أمن اللبس بين النحو العربي ولسانيات النص

Avoidance of Ambiguity between Arabic Grammar and Text linguistics

أ. د. عبد السلام حامد

قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم

جامعة قطر

تاريخ الإرسال: 2020/12/17 **تاريخ القبول: 2020/12/25**

ملخص:

النحو العربي – وهو نحو جملة – فيه من الوسائل والقواعد ما يكفل قدرًا كبيرًا من تحديد المعنى والإسهام في أمن اللبس، وذلك عن طريق القرائن اللفظية والمعنوية المختلفة، يضاف إلى ذلك ما في صور الاستعمال وأدواته من طرق تمكين المعنى والاحتياط له. وليس الإشكال هنا فيما يتكفل السياق والقرائن ببيانه والدلالة عليه من أقرب طريق، إنما الإشكال فيما جاوز ذلك – كالإحالة بصورها المختلفة – مما يحتاج إلى وسائل أعم ومبادئ دلالية كلية.

ومما لا شك فيه أنّ النظر إلى لسانيات النص يفضي إلى تطوير أدوات نحو الجملة الدلالية وإيجاد معابر ومحاورات بينهما، مما يكون له أثر ملحوظ في استنباط كثير من الأسس والمبادئ التي تؤدي إلى فهم أمثل للمعنى الكلي للنص وحلّ كثير من إشكال اللبس والغموض فيه، ما لم يكن اللبس أو تعدد احتمالات المعنى مزيّة متوخّاة وإبداعًا فنيًا مقصودًا وإثراءً للمعنى. ومن أمثلة ذلك: أسس العلاقات بين الجمل وصور التتابع وتوالي الفقرات ومبادئ تفسير النصوص واستراتيجيات التلقّي والقراءة، والتكافؤ الدلالي وعلاقته بالاختيار الأسلوبي ومغزاه.

الكلمات المفتاحية: أمن اللبس، نحو الجملة، لسانيات النص، المعنى، الإحالة، الانسجام (السبك).

***Abstract*:**

Arabic syntax -*which is about a sentence*- contains the means and rules that guarantee the determination of the meaning and contribute to the security of confusion through different verbal and moral clues; in addition to the methods and tools that enable understanding the meaning. However, the problem is not with what the context and clues guarantee to clarify and indicate; rather, it is concerned with what goes beyond - *such as reference in its various forms* - which requires more general means and overall semantic principles. Undoubtedly, the consideration of the linguistics of the text leads to the development of tools towards the semantic sentence and the creation of passages and dialogues between them. This issue would have a noticeable effect on devising many foundations and principles that lead to an optimal understanding of the overall meaning of the text, and solving a lot of ambiguities unless the ambiguity or multiplicity of the possibilities of meaning is an intended quality, an intended artistic creation and an enrichment of meaning. Examples on this issue include the foundations of relationships between sentences and images of sequences of paragraphs, principles of textual interpretation, receptive and reading strategies, semantic equivalence and its relationship and significance to the stylistic choice.

***Keywords*:** Avoidance of Ambiguity**,** sentence grammar, text linguistics, meaning, reference, coherence.

مقدمة:

عندما نقارن بين نظرتين مختلفتين ضيقًا واتساعًا في قضية المعنى وما يتعلق به من وضوح أو غموض ولبس، نعني نظرة النحو العام الذي هو نحو الجملة، ونظرة ما عداه، وهو نحو النص، فإن هذا يقود إلى نظرات أخرى أرحب، ومقولاتٍ تبدو كلية من أهمها: الإحالة والعام والخاص، والموضوع والمحمول. ولا يعني ربط حدود المقابلة في قضية البحث هنا بين نحو الجملة – في صورته العربية – ونحو النص، تقليل أهمية النظر إلى الإمكانات الأخرى للمقابلة أو نفيها، كالمقابلة في موضوعنا بين نحو الجملة على إطلاقه والأنحاء الأخرى، كالنحو التوليدي التحويلي، والنحو الوظيفي والنحو المضموني والعرفاني، وإنما يعني ذلك اختيارًا بحثيًا لمجالين مناسبين يصح المقابلة بينهما بصورة جلية لما بينهما من تفاوت واضح أكثر من غيرهما.

وفي هذا الإطار المحدد لقضية البحث، تبدو لنا إشكالات تعبر عنها عدة أسئلة مهمة: ما الذي قدمه نحو الجملة في قضية أمن اللبس؟ هل ثمة شيء غير فكرة القرائن؟ وكيف عولجت مسألة الإحالة وهي من أهم مسائل هذا الموضوع؟ أيكفي في نحو النص معايير النصية السبعة للوصول إلى المعنى وتجنب اللبس أم وراء ذلك إضافات وطائفة أخرى من المبادئ والكليات؟ هل من الممكن أن تكون أُطُر الخطاب الخمسة عند شارول (من قال؟ وكيف قال؟ وماذا قال؟ ومتى قال؟ وأين قال؟) وما يتعلق بذلك من أكوان اعتقادية أو كامنة أو متقاربة وغيرها في أن تكون من أهم الأسس التي يُستند عليها في الفهم وتحديد المعنى واجتناب اللبس؟ هل من الممكن أن تكون المقارنة بين إسهام أصول الفقه قديمًا واللسانيات القانونية حديثًا من جانب – ولسانيات النص من جانب آخر، مفيدةً في دراسة قضية أمن اللبس، على أساس أن الجانب الأول (أصول الفقه واللسانيات القانونية) يقدّمان أنموذجًا لضبط الدلالة، يقابل لسانيات النص التي تقوم على انفتاح الدلالة وتقديم أولوية ما يساعد على الفهم على ما يساعد على الجزم وتحديد المعنى بصورة حاسمة؟

يمكننا تقديم محاولة للإجابة عن مضمون هذه الأسئلة من خلال النقاط الآتية:

أولًا – الاصطلاح والمفهوم:

من الصعب أن نجد تعريفًا للبس عند النحاة، إذ جاء حديثهم عنه – فيما راجعناه – ذا طابع عملي، كقول سيبويه مثلًا: "ولا يُبدَأ بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرة. أَلا ترى أنَّك لو قلت: كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً، كنتَ تُلْبِسُ، لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يَبْدَءوا بما فيه اللَّبس ويَجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ. وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام"[1]. لكن الكفويّ من غير النحويين في كليّاته عرف "اللبس" بقوله: " اللّبْس: بِالْفَتْح: الْخَلْط من بَاب (ضرب) ، وَقد يلْزمه جعل الشَّيْء مشتبها بِغَيْرِهِ"[2].

أما إذا رجعنا إلى المظان الحديثة لهذا المصطلح، فإننا نجده مقترنًا بمصطلح آخر هو "الغموض". حيث يشار مثلًا إلى أن الغموض (Ambiguity) أو اللبس سمة عامة في

اللغات كلها، وقد يكون سببه احتمال اللفظ أو العبارة والتركيب لأكثر من معنى. وقد يكون بسبب التعقيد اللفظي – وهو مستهجن – كما في قول المتنبي:

أنّى يكـون أبا البـرية آدمٌ وأبوك والثقلان أنت محمّدُ

واللسانيون يميزون بين نوعين من الغموض: الغموض النحوي في العبارات والجمل (كما في إضافة المصادر وبعض بعارات النعت أو العطف)، والغموض المعجمي الذي ينشأ عن الاشتراك اللفظي بصوره المختلفة (كما في مفردات: خال وقال ووجد وسنّ وعينْ) أو الأضداد (كما في: جلل بمعنى عظيم أو حقير، ووراء بمعنى خلف وأمام)[3]. وقد ذكر سابير "أن الرمزيين أقروا بحتمية الغموض الرمزي، لكنهم عينوا درجته النسبية بالتمييز بين رموز "الإشارة" (التي تقلّ فيها المسافة بين الرمز والمشار إليه وتتيح رخصة أقل تفسيرًا)، والرموز "المكثفة" التي تتيح تفسيرات متعددة مشحونة بالانفعالات وغير متوافقة ومتزامنة في كثير من الأحيان"[4].

وعلى مستوى الخطاب يمكن ألا يُقبَل الغموض إذا تعارض مع التأويل المناسب، وهنا ينبغي أن نتذكر قواعد مبدأ التعاون الخاص بالحوار الفعال المتعلقة بوضوح المعنى، وبناء على ذلك قد ينظر إلى الغموض على أنه خطأ في الأسلوب يساوي عدم الوضوح والإبهام، كما يرد في بعض العناوين الرئيسة للجرائد. وفي بعض الاستعمالات اللغوية قد يكون الغموض أو اللبس مقصودًا لإحداث تأثير هزلي، وخصوصًا في التلاعب اللفظي كما في الأضاحيك والأحاجي والإعلانات.

وفي الأدب يُعدّ قصد اللبس (التلبيس) والغموض سمة أساسية أو جوهرية، والشعر مثلًا لا يقصيه بل يفضله أحيانًا، والقارئ لا يتوقع أن يُضلَّل أو يُخْدَع بل هو يُعمِل التأويل في ذهنه أمام الاحتمالات المختلفة للمعنى. وأهم كتاب عُني بتطبيق اللبس أو ازدواج الدلالة في اللبس الأدبي هو كتاب الناقد الإنجليزي وليم إمبسون (سبعة أنماط من الغموض)، وهذه الأنماط هي:

أ– أن تكون الكلمة أو التركيب اللفظي محتملًا لاحتمالات مختلفة في آن واحد.

ب– قد تتألف دلالة النص من دلالتين أو أكثر.

ت– قد يرجع الأمر إلى التورية وهي تقوم على اجتماع معنيين.

ث– قد تتعدد معاني الكلام لا لأنها تضيف معنى جديدًا، بل للكشف عن الحالة المعقدة لعقل الكاتب.

ج– قد يستقيم المجاز أو الصورة البلاغية ذهنيًا في منتصف الطريق بين فكرتين.

ح– قد يُضطر القارئ إلى ابتداع تأويلات للتغلب على التناقض أو التضاد الظاهري.

خ– قد يكون للكلام معنيان متناقضان فعلًا ويكشف ذلك عن انفصام في ذهن المؤلف[5].

الغموض أحيانًا يُقيّد بدلًا من انفتاحه عند إمبسون، ومن ثم يُحصر ويُعبّر عنه بمفهوم الأضدادية (Ambivalence) (أي كون الكلمة ضدّيّة ambivalent ولها معنيان متقابلان لأنها من الأضداد، كما في: مختار وجَوْن وقُرْء) وهذا يرتبط بالتعبير عن مشاعر المتكلم ومواقفه المتناقضة التي تستلزم الشك أو المواربة والرغبة في الإلباس المتعمد لإخفاء الحقيقة وبناء على ذلك ترد هذه الأضدادية بشكل وظيفي في التداولية بحيث يكون للكلام أكثر من قوة إنجازية[6].

وتذكر لنا موسوعة البلاغة أنّ الغموض يُعدّ استراتيجية ومبدأ من المبادئ التي ارتبطت بها البلاغة على مر العصور، كاللون وكتب الأقوال المأثورة والخطبة الإقناعية والجدلية والمحسنات. وتفصيل الكلام عن الغموض يتمثل في الإشارة إلى الغموض الخبري والغموض الرمزي، فالبلاغة في النظريات الكلاسيكية تهدف إلى تيسير الوصول إلى اختيار ذي معنى حتى ولو كان مؤقتًا وآنيًا من بين الاتجاهات المختلفة التي يحركها الأمر المحتمل، وبناء على هذا يصير الغموض الخبري دعوة إلى العناية بالبلاغة وتدريسها. ومن الناحية الرمزية يُراعى أن الرموز بطبيعتها غامضة لأنها تخضع لمفارقة الجوهر، ولأنها غير ما تحيل إليه وتمثله، وقد قُدّمت إسهامات في بحث الغموض وأثره في هذا الشأن، من أهمها ما قدمه في القرن العشرين كينيث بيرك (1897–1993) بتحليل أهمية الغموض الخبري والرمزي وبيان الطرق التي تدعم بها الرموز الشبكة اللفظية المتوافقة داخليًا، والتي يفهم من خلالها الناس الأحداث الغامضة وكذلك العلاقة المبهمة بين الرموز والأشياء المعنوية والمادية المشار إليها[7].

إنّ الوصول إلى المعنى غاية تحليل مستويات اللغة، ولا سيما عندما تتابع حلقات الكلام ودوائره وتتعقد أبنيته، وتصبح مجالًا لاحتمال أكثر من معنى ووجه للفهم أو تصل إلى درجة الغموض واللبس، سواء أكان ذلك على مستوى التواصل العام أم عندما ننتقل من إطار المعالجة النظرية لنحو اللغة وظواهرها، ونوّلي وجوهنا شطر النصوص للتطبيق عليها أو فهمها وتفسيرها – حيث نجد عقبات واحتمالات تعترض هذا الطريق في بعض المواضع؛ وإنما يحدث ذلك لتعلق الأمر بالدلالة وتغير حركة الرموز والتداول، والانتقال من نسق علاقة الرموز بعضها ببعض إلى نسق علاقة الرموز بالموضوع وما تشير إليه، ونسقِ علاقة الرموز بالمستعمل أو المتلقي، حيث تتراكب المعاني وتتعقد وتتعدد مرائيها، ويكون ذلك مظنة للاختلاف في فهمها ووقوع اللبس الذي يمكن أن نتصور – على وجه العموم – أنماطًا متعددة له تختلف بحسب الطبيعة والحيّز والقصد، ويكون في الدلالة والتداول، كما قد يكون في البنية أو التركيب أو التنغيم. وليس كل التباس يعد مصدر تشويش وإشكال في الكلام لأن منه ما يعد عنصرًا من عناصر التواصل البليغ؛ ولذلك على كل نظرية أن تعدّ العدة لرصد هذه الظاهرة بأنماطها ومصادرها وأن توجد الوسائل الكفيلة بوصفها وتفسيرها[8].

ثانيًا – الدراسات السابقة:

مثّل هذا الموضوع مجالًا واسعًا للنظر في نحو الجملة، وميدانًا للحوار أحيانًا بين هذا النحو ونحو النص أو دراسته على وجه العموم، ومن أمثلة ذلك:

- تأكيد أن تحديد المعنى على وجه اليقين والقطع ليس مشغلة نحو النص؛ لأن جميع النصوص محتملة المعنى أو غير محتملة يمكن أن تكون موضوعًا للدرس في نحو النص، ولأن هناك نوعًا من النصوص قائم في جماله على احتمال تعدد المعنى، ومعيار القبول يتولى فحص الاحتمال والتعدد لا بهدف نفيه وترشيح معنى واحد من بين المعاني المحتملة، ولكن بهدف تشخيصه وتحليله[9].

- جهد تمام حسان العام في نظريته الشهيرة في القرائن[10]، ثم جهده في محاولة إبطال توهم اللبس في القرآن الكريم، حيث أشار إلى أنه قد يحدث في غير القرآن أن يأتي الكلام

مُلْبِسًا ثم لا ينتبه صاحبه إلى اللبس فيسير الكلام على صورته متعدد احتمالات المعنى فإذا ظفر به النحوي لم يجد إلا أن يقول: فيه وجهان أو إعرابان، ومعنى ذلك أن فيه لبسًا لعدم وجود قرينة معينة لمعنى واحد، وقد ضرب على ذلك أمثلة تتشابه مع بعض ما سبق، من أهم تصنيفاتها ما يعود إلى: وظيفة المصدر، ووظيفة حرف الجر (اشتريت مزرعة لزيد – مات المجاهد في سبيل وطنه – رغب زيد أن يغنى)، والاتباع بعد المركب الإضافي (ذهبت إلى أبناء زيد وعمر – دار الكتب المصرية) والتردد في تحديد مرجع الضمير عند احتمال صاحب الحال: حاورته مقتنعًا بذلك، أو غير ذلك: أخبرَ زيدٌ عمرًا أن أباه قادم) ثم عقب تمام على مثل هذا بقوله: "ولكن الأمر مختلف في أسلوب القرآن، إذ يعمد النص القرآني إلى إيراد ما يؤمن به اللبس، فيتضح معه المعنى ويذهب تعدد الاحتمالات. وقد يكون هذا الإيضاح واحدًا مما يأتي: قرينة خارجية – آية قرآنية أخرى غير التي في التركيب – احتراس بلفظ معين في الآية نفسها: إما لبيان معنى نحوي لأحد الأبواب وإما لبيان معنى معجمي لإحدى المفردات. ولقد استخرجتُ من القرآن الكريم شواهد لهذه الظاهرة من حيث وجدتُ التركيب النحوي يسمح بأكثر من احتمال للمعنى لواحد، ولكن القرآن يحول دون اللبس بقرينة خارجية أو آية أخرى أو بلفظ معين كما شرحت...وكانت الأسباب الداعية إلى اللبس (في التركيب لا في القرآن) تعود في جملتها إلى تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد أو تعدد المعنى المعجمي للكلمة الواحدة"[11].

ومن الأمثلة التي ذكرها لبيان اللبس الناشئ عن تعدد معنى الكلمة المفردة كلمة (بدا) حيث يمكن أن تكون بمعنى (ظهر وعنّ) أو بمعنى (سكن البادية)، وحين أراد النص القرآني المعنى الأول أتبعها بما يحدد ذلك على النحو الذي في قوله تعالى: ﴿**وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي**﴾[هود:27]، وحين أراد المعنى الثاني: ﴿**وإن يأت الأحزاب يودوا لو أنهم بادون في الأعراب**﴾[الأحزاب:20]. ومثال الاحتمال الناشئ عن احتمالات الوظيفة النحوية ما رجحه من أن الواو قبل "الراسخون" للاستئناف في قوله تعالى: ﴿**وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر**

﴿إلا أولو الألباب﴾[آل عمران:7]؛ وذلك أنه يحتمل أن تكون أيضًا للعطف على لفظ الجلالة، لكن يشهد – في رأي تمام حسان – لمعنى الاستئناف قوله تعالى: ﴿**وما يذكر إلا أولو الألباب**﴾ وهو أهل العلم، وإنما كان يُذكّرهم إيمانهم الذي اعترفوا به[12].

ومن ذلك أيضًا تفنيده لأكذوبة الغرانيق المتعلقة بفهم فعل "التمني" على أنه بمعنى (قرأ) و(تلا) في قوله تعالى: ﴿**وما أرسلنا من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم**﴾[الحج: 52]؛ وذلك بناء على دفع اللبس الناتج عن الأحاديث غير الصحيحة وإبقاء الفعل على معناه المشهور وهو الرغبة في إيمان قوم كل نبي، ومن خلال الاستناد إلى التناص مع آيات أخرى كثيرة[13].

- ومن أمثلة معالجة هذه المسألة على وجه العموم، معالجتها في نظرية اللسانيات الوظيفية حيث نجد الإشارة إلى تنوع الالتباس – كما أجملتُ من قبل – بحسب طبيعته وحيزه ومقصوديته. فهو من حيث الطبيعة إما أن يكون بنيويًا وإما تداوليًا وإما دلاليًا، ومثال البنيوي: ما أجملَ حُبّ هند! وأعجبتُ بأخت الجارة الشقراء. والتداولي يكون عندما يتعلق الأمر بالإحالة أو القوة الإنجازية أو الوظائف التداولية. مثال الإحالة: "تفضّل هند المسلمَ على غيره"، حيث تحتمل هذه الجملة قراءتين: تفضّل هند المعتنق للإسلام على غيره من الناس، وتفضّل هي من بين مجموع الرجال، الرجلَ المسلم على غيره. ومثال اللبس التداولي المتعلق بالقوة الإنجازية: هل بإمكانك أن تغلق الباب؟ حيث تحتمل معنى: الاستفهام الحقيقي ومعنى الطلب والالتماس. ومثال المتعلق بالوظيفة التداولية ما يحدث عندما يوجد أكثر من محور أو متحدَّث عنه كما في: (دخل خالد القاعة فرأى بكرًا جالسًا ورآه بكرٌ فابتسم له وصافحه)، ومثال اللبس الدلالي: رأيتُ عَيْنَيْ هند؛ لأن لفظ "عيني" يحتمل العينين الحقيقيتين ومعنى الجاسوسين.

والالتباس البنيوي يُعدّ تعددًا في البنيات المحتمَلة، أما الالتباس الدلالي فهو تعدد في المعنى. والفرق بين اللبس الدلالي واللبس الإحالي أن الدلالي يكمن في المفهوم، أما الإحالي فهو يكمن في الماصدق. والفرق بين اللبس الدلالي واللبس التداولي الإنجازي

يتمثل في أن الدلالي يتعلق بمعنى العبارة أو فحواها، واللبس الإنجازي يكمن في القوة الإنجازية التي تواكب التلفظ بالعبارة.

ومثال الالتباس في الحيز أنّ الجملة قد تحتمل أكثر من قضية واحدة، مثال ذلك: (نافذة حجرة هند مغلقة) فهذه تحتمل معنى: هند نائمة، ومعنى: هند ليست في حجرتها. وكذلك قد يكون اللبس في المحمول (الفعل) مثل: قذف خالدٌ بكرًا؛ لأن القذف قد يكون بمعنى الرمي أو الشتم[14].

- شغلت قضية اللبس حيّزًا واضحًا في نظرية الوضع والاستعمال العربية من خلال معالجة صفة الإبهام بوصفها من اللوازم الوضعية لبعض الأصناف الاسمية (كالعلم والمعرف بأل والضمائر بأنواعها المختلفة وبعض الظروف) والفعلية وكل الحروف [15]، وبناء على هذا عُقدت مقارنة كذلك بين العناصر المبهمة في الخطاب بين النحو العربي والتداولية[16].

ثالثًا – عناية النحو العربي بأمن اللبس:

الجملة العربية ما لم يكن هناك مجاز نوعان: قطعية الدلالة، مثل: سافر زيد، وحضر عمرو، واحتمالية المعنى، كما في: اشتريتُ قدح ماء، وطاب زيدٌ أبًا. والسبب الرئيس في ذلك أن طبيعة النظام اللغوي أن يكون ذا وحدات متشابكة قليلة العدد "ولكنها واسعة الاحتمالات عند أداء المعنى بسبب تشابك العلاقات، وهي في اللغة نوعان: "علاقات وفاقية تعبر عن اتفاق وحدتين من النظام في أمر ما، وعلاقات خلافية تتمثل في الفروق بين وحدة وأختها من وحدات النظام، سواء أكان هذا النظام نظام أصوات أم نظام الصرف أم نظام النحو. وواضح أن الاتفاق في أمر من الأمور يؤدي إلى الاطراد، ولكنه من جهة أخرى مدعاة إلى عدم التمييز بين الأمرين الذين حدث بينهما الاتفاق ... أما الفروق فهي مناط تمييز وحدة من وحدة أخرى. ويمكن التعبير عن ذلك بعبارة بسيطة مثل: "الاتفاق مدعاة اللبس والفروق يؤمن معها اللبس"[17].

ومن الجهود في إزالة أمن اللبس، ما ذكره ابن هشام في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، من عدم تأمل المتشابهات، قال: "ولذلك أمثلة: أحدها: نحو "زيد أحصى ذهنًا، وعمر أحصى مالًا" فإن الأول على أن أحصى اسم تفضيل، والمنصوب تمييز

مثل: أحسن وجهًا، والثاني على أن أحصى فعل ماض، والمنصوب مفعول مثل: (أحصى كل شيء عددًا). ومن الوهم قول بعضهم في (أحصى لما لبثوا أمدًا): إنه من الأول، فإن الأمد ليس مُحصِيًا بل مُحْصَى، وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونُه فاعلًا في المعنى كـ(زيدٌ أكثرُ مالًا) بخلاف (مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ)"[18].

ومعنى ما سبق أن النحو العربي – وهو نحو جملة – فيه من الوسائل والقواعد ما يكفل قدرًا كبيرًا من تحديد المعنى والإسهام في أمن اللبس، عن طريق القرائن اللفظية والمعنوية المختلفة التي تتضافر حتى إنها لتسمح بخرق بعضها، بدليل بعض صور التأويل والترخص. ومثال ذلك:

ومهمهٍ مُغبرّةٍ أرجـــاؤهُ كأنّ لونَ أرضِه سماؤُه

أي كأن لون سمائه لغُبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه مبالغة. وكذلك قول القائل:

فديتُ بنفسِهِ نفسي ومالي وما آلوكَ إلا ما أطيـــقُ

ومن هذا الباب التقارض، أي تقارض اللفظين في الأحكام، ومن أمثلة هذا: إعطاء الفاعل إعراب المفعول، مثل: خرقُ الثوبُ المسمارَ، وقول القائل[19]:

قد سالَمَ الحياتِ منه القدَما الأفعوانَ والشجاعَ الشجْعَما

يضاف إلى ذلك ما في صور الاستعمال وأدواته من طرق تمكين المعنى والاحتياط له مثل: التوكيد بأقسامه وصوره المختلفة، كالحال في قوله تعالى: ﴿**وأرسلناك للناس رسولا**﴾ [النساء: 79]، والظرف المؤكد مثل: ﴿**سبحان الذي أسرى بعبده ليلا**﴾[الإسراء: 1]، وإضافة الشيء إلى نفسه، مثل: ﴿**وإنه لحق اليقين**﴾[الحاقة:51]، وإثبات الشيء ونفي ضده كما في: ﴿**أموات غير أحياء**﴾[النحل:21]، ووضع الظاهر موضع المضمر، كما في قوله تعالى: ﴿**الذين كذبوا شعيبا كأن لم يغنوا فيها. الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين**﴾[الأعراف: 92]، فلو لم يكرر "شعيبًا" لقيل: الذين كذبوا شعيبًا كأن لم يغنوا فيها وكانوا هم الخاسرين" أي كأن لم يغنوا فيها وكأن كانوا هم الخاسرين وهذا يترتب عليه إثبات الغناء لهم ونفى الخسران. وكذلك استعمال ضمير الفصل بين النعت والخبر، كما في: ﴿**إن هذا لهو القصص الحق**﴾[آل عمران:62] واستعمال

بعض الأدوات مثل: "مِن" الاستغراقية، وتكرار "لا" النافية أو الناهية لإثبات النفي أو النهي على كل حال، مثل: ما حضر زيدٌ ولا خالد، واستعمال اللام الفارقة للتفريق بين (إن) النافية و(إن) المخففة من الثقيلة. ومن هذا الباب أيضًا: التصريح بذكر مقتضى الكلام وعدم الاكتفاء بما تقدم، مثل: ﴿**فلا صدق ولا صلى. ولكن كذب وتولى**﴾[القيامة:31، 32] ﴿**فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة**﴾[البقرة:196]. كل ذلك بالإضافة إلى ظواهر أخرى مثل: أسلوب الاختصاص، وضرب المثل والجمل المفسرة، والبدل وعطف البيان، نحو ﴿**فأخرج لهم عجلًا جسدًا له خوار**﴾[الأعراف:148] ونحو: ﴿**يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم**﴾[البقرة: 49][20].

ورغم هذه الطرق المختلفة للاحتياط في المعنى، تبقى مواضع تكون الدلالة فيها احتمالية، ويترك ذلك للسياق – وللنحاة جهود لا تُنكر في هذا – لكي يوضحه ويزيل لبسه، ومن أمثلة هذا في مستوى المفردات: اسم الفاعل والمفعول من نحو: انقاد واختار، وبعض صيغ غير الثلاثي كاسم المفعول والمصدر الميمي، وبعض صيغ المفرد وجمع المذكر السالم من المقصور والمنقوص عند الإضافة أو الجر، كما في: قاضيَّ، ومُجري الخيل ورامِيها، والنسب إلى مثل: حيّ وحيّة وحياة وحيا، وكله (حيوي). ومن ذلك على مستوى النحو:

- ما يمكن أن يكون حالًا أو مفعولًا له، مثل: دعا ربه خوفًا وطمعًا.
- ما يمكن أن يكون حالًا أو نعتًا، مثل: ما رأيتُ رجلًا راكبًا.
- ما يمكن أن يكون مصدرًا مضافًا إلى الفاعل أو المفعول، مثل: أعجبني إكرامك، وساءني ضربك[21].

والألغاز النحوية – رغم ما فيها من صنعة بادية وتكلف – تعطينا صورة لبعض أسباب اللبس والغموض التي من الممكن أن تتحقق وتوجد في تراكيب الكلام، ومن ذلك أن يكون الأمر راجعًا إلى الفصل والتقديم والتأخير والإخلال بالرتبة، أو غرابة المعنى المعجمي، مثل البيت الأول فيما يأتي:

إذا جاء شهرَ الصومِ فافطِرْ على مَشْويّهِ وكُلِ النهـــارُ
فإنّ كبـــارَ آثـامِ البرايـــا إذا قُرنـتْ برحمتـه صغـــارُ

فـ"النهار" هو فرخ الحُبارى، و"شهر" ظرف، والتقدير: إذا جاء النهار الذي هو فرخ الحبارى في شهر رمضان فأفطر على مشويّه وكُل[22].

ومما يتضح فيه الفصل والتقديم والتأخير أيضًا:

صِلْ حبالي فقد سئمتُ الجفاءُ يا قتـولي واحـفظْ عليّ الإخـاءُ

فـ"يا" هنا دخلت على منادى محذوف، والنداء فصل بين المبتدأ والخبر، و"عليّ الإخاء" خبر مقدم ومبتدأ مؤخر. وتقدير البيت ومعناه: صِلْ حبالي، فقد سمئتُ، الجفاءُ قتولي يا فلان فاصبر، فعليّ إكرامك. وفي الجملة الأخيرة يتضح أهمية الوقف في دفع التوهم واللبس.

ومما يتضح فيه أهمية الوقف أيضًا قول القائل:

هيهـاتَ قـد سفِـهتْ أميّـةُ رأيَها واستجهلَتْ سفهاؤها حكماؤُها
حـربٌ تَردّدُ بيـنهم بتشاجرٍ قـد كـفّرَتْ آبـاؤُها أبـنهاؤها

ففي البيت الأول كلام تام ووقف عند "استجهلت" وما بعد ذلك مبتدأ وخبر، وفي البيت الثاني الكلام تم عند "كفّرت" وهو من الكَفْر ومعناه التغطّي، أي قد لبِست أميّة السلاح، ثم استؤنف الكلام بعد ذلك بقوله: آباؤها أبناؤها[23].

وليس الإشكال هنا فيما يتكفل السياق والقرائن ببيانه والدلالة عليه من أقرب طريق –كما في اللبس الناشئ عن بعض صور الإضافة أو النعت وغيرهما – إنما الإشكال فيما جاوز ذلك واحتاج إلى وسائل أعم واستراتجيات كبرى ومبادئ دلالية كلية، كمعايير النص الأساسية التي من أهمها التناص ورعاية الموقف والإعلامية والقبول.

إن الإحالة في العربية – على سبيل المثال – قد تكون بالضمير أو بالإشارة أو الموصول أو المعرف بأل، وقد عولجت بوصفها من أهم وسائل السبك (cohesion) في النص، لكن المحيل في الاستعمال والنص قد يكون أكثر من ذلك، وكل هذا تتعدد احتمالاته أحيانًا حتى يصل الأمر إلى درجة الالتباس في الفهم. وإذا نظرنا مثلًا إلى الإحالة بالضمير في القرآن الكريم فسنجد أمثلة كثيرة لها، من ذلك مثلًا: ﴿**واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على**

الخاشعين﴾[البقرة: 45] فقد قيل إن الضمير في (إنها) إما أن يعود على الصلاة أو الاستعانة أو الخطاب السابق المستغرق لخمس آيات ويتضمن أمورًا كثيرة منها ذكر النعمة والوفاء بالعهد ورهبة الله.

ومثل ذلك نجده في الإحالة باسم الإشارة كما في قوله تعالى: ﴿**ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشدُّ قسوة**﴾[البقرة:74] فقد بين الزمخشري أنّ "ذلك" إشارة إلى إحياء القتيل أو إلى جميع ما تقدم من الأشياء المعدودة الواردة في سبع آيات تدور حول ذبح البقرة من الآية 76 إلى الآية 73،وهذا معناه أننا أمام إحالة إلى خطاب عام ثاو خلف الإشارة[24].

ومن أشد أمثلة الإحالة اختلافًا في توجيهه قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿**قالت امرأة العزيز الآن حصحصَ الحق أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين ذلك ليعلمَ أني لم أخنه بالغيب وأن الله لا يهدي كيد الخائنين وما أبرئُ نفسي** ...﴾[يوسف: 51، 52]. فقد اختلف العلماء والمفسرون كثيرًا في تحديد القائل الذي يحيل إليه الكلام وما يتبع ذلك من مرجع الضمير في قوله (**ذلك ليعلم ... وما أبرئُ نفسي**) بين كونه يوسف عليه السلام أو امرأة العزيز.

والسؤال هنا ليس سؤالًا واحدًا بل ثمة أسئلة كثيرة، من أهمها: أيكفي نحو الجملة بقواعده ومبادئه التي أشير إلى بعضها ليحل مثل هذا الإشكال في الدلالة وبيان الإحالة؟ أتكفي قاعدة أن الضمير يعود إلى أقرب مذكور ما لم توجد قرينة تصرف عن ذلك إلى غيره كما في الضمير في "قالوا" في قوله تعالى: ﴿**لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين إذ قالوا ليوسفُ وأخوه أحبُّ إلى أبينا منا ونحن عصبة**﴾[يوسف:7، 8].

إننا لا يمكن أن نعالج مسألة الغموض في المعنى وأمن اللبس دون أن ننظر إلى بعض المجالات التراثية الأخرى التي درست ذلك، ولا سيما دراسة الأصوليين ودراسة بعض النقاد.

فالأصوليون نظروا في الدلالة على وجه العموم، ومن أهمية نظرهم فيها ودقة معالجتهم لها بالغ بعضهم ووصفها ووصف مباحث النحو عندهم بأنها تمثّل نحو الدلالة، في مقابل نحو الإعراب عند النحاة ونحو الأسلوب عند البلاغيين؛ وسبب ذلك أنهم بحثوا في كثير من أوجه الفصائل أو المعاني النحوية التي تؤدي إلى ذلك، ومن ذلك ما يدل على العموم، مثل: أسماء

الشرط والاستفهام والأسماء الموصولة، ولفظ كل وأسماء الجموع المعرفة بأل غير العهدية أو الإضافة، واسم الجنس المتصل بأل الجنسية (كالرجل والسارق) والنكرة في سياق النفي أو الشرط أو النهي. ومن ذلك فيما يدل على التخصيص: الاستثناء والشرط والصفة والغاية وبدل البعض من الكل. ومن أمثلة مسائل الاستثناء في هذا: الاستثناء بعد جمل متعاطفة، كما في قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[النور: 4- 5]، فقد دار البحث والنظر هنا حول تحديد المستثنى منه من بين الجمل المتعاطفة الثلاث، وهي جملة "فاجلدوهم" وجملة "ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً" وجملة "وأولئك هم الفاسقون"، واختلف في ذلك العلماء[25]. ومن أوضح أبواب بحث الأصوليين في الدلالة صلة بالوضوح والغموض وسائلهم في تحديد المعنى التي تمثلت في ثلاث طرق: مراعاة المقاصد الشرعية للأحكام، ومراعاة السياق بجميع صوره، ومراعاة صور علاقة اللفظ بالمعني.

وفي هذا ترد أقسام كثيرة، منها تقسيم اللفظ باعتبار الوضوح والخفاء إلى: الواضح والغامض، وانقسام الغامض إلى: المتشابه والمشْكِل والمجْمَل والخفيّ. وعند الجمهور طرق الدلالة أربعة أقسام: دلالة عبارة ودلالة إشارة ودلالة فحوى ودلالة اقتضاء. ومن حيث طرق الدلالة عند الشافعية تنقسم الدلالة إلى دلالة المنطوق، ودلالة المفهوم، ودلالة المنطوق قسمان: دلالة صريحة (دلالة عبارة) وغير صريحة وهي قسمان: دلالة مقصودة باللفظ اقتضاءً أو إيماءً، ودلالة غير مقصودة باللفظ وتسمى دلالة الإشارة. أما دلالة المفهوم فهي تنقسم إلى: دلالة موافقة (الفحوى)، ودلالة مخالفة، وهي تشمل المخالفة باللقب أو الوصف أو الشرط أو الغاية أو العدد[26].

ومن الجهود التي قُدّمت على قاعدة أصولية للتغلب على مشكل الإحالة في القرآن الكريم اقتراح أربعة مرجحات كلّيّة يمكن أن يُعتمد عليها في تحليل نماذج الإحالات، وهي مبنية على أربع زوايا للنظر في العلاقة بين المحيل وقرينة إحالته أو المحال إليه،وهذه المرجحات:

- من جهة المطابقة: المطابِق أولى من المخالف.
- من جهة المسافة: الأقرب أولى من الأبعد.

- من جهة اتحاد النسق واختلافه: ما يؤدي إلى اتحاده أولى مما يؤدي إلى اختلافه.
- من جهة العموم والخصوص: العام أولى من الخاص.

ومن الملاحظ أنّ هذه الجهات لا ترد كلها مع كل إحالة، فبعضها يقتصر دوره على الضمائر وأسماء الإشارة كالمطابقة والمسافة، وبعضها يعمل مع القرينة الذكرية دون غيرها كالمسافة. ولا يمكن أن تتصف هذه المرجحات بالضبط التام؛ لأن ثمة عنصرًا متغيرًا لا يمكن ضبطه هو مقتضى السياق، ولأن هناك مرجحات أخرى مثل: (المُحدَّث عنه أولى بالضمير) و(حمل الضمير على غير الشأن أولى) و(الملفوظ أولى من الملحوظ) و(الأسرعُ تبادرًا إلى الذهن أولى)، و(المستنِد إلى رواية صحيحة أولى)[27].

ومن أمثلة إعمال هذه القواعد ترجيح توجيه الإحالة إلى الأقرب مراعاة للمسافة، كما قوله تعالى: ﴿**ومن يُطع اللهَ والرسولَ فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحَسُنَ أولئك رفيقًا**﴾[النساء:69]. فأولئك الثانية الأَوْلى أن تعود إلى (النبيين والصديقين والشهداء والصالحين)، وهذا هو الراجح لقربه، بدلًا من العودة على "مَن" في صدر الآية. والترجيح بالقرب على كل حال ليس على درجة كافية من القوة كغيره من المرجِّحات ولا سيما معتمَد الحديث.

ومن أمثلة الترجيح باتحاد النسق ما ورد في قوله تعالى: ﴿**أن اقذفيه في التابوت فاقذفيه في اليم فليُلقه اليمُ بالساحل يأخذه عدوٌ لي وعدوٌ له وألقيتُ عليك محبةً مني ولِتُصنعَ على عيني**﴾[طه:39]، حيث الأَوْلى في الضمائر كلها أن تعود إلى موسى توحيدًا للنسق؛ حتى لا يعود بعضها على موسى وبعضها على التابوت، حيث إن تفريق الضمائر – كما ذكر الزمخشري – مُخلٌ بالفصاحة ولا يجوز حمل نظم القرآن عليه[28].

والنقاد منهم حازم القرطاجني الذي أشار إلى وضوح المعاني وغموضها، ورأى أن الغموض قد يكون هو نفسه غرضًا مقصودًا، وبناء على ذلك قسم دلالة الكلام على المعنى

من هذه الناحية إلى ثلاثة أقسام: دلالة إيضاح، ودلالة إبهام، ودلالة إيضاح وإبهام. وقد بين أن الغموض في المعاني راجع إلى أحد أسباب ثلاثة:

أ- غموض المعاني أنفسها بسبب دقة المعنى وعمقه أو أن يكون الكلام قد بُني على مقدمة صُرف الفهم عن الالتفات إليها أو أن يكون الكلام فيه كناية أو تلويح، واضطراب صور التركيب الذهني أو يكون المعنى متعدد الاحتمالات.

ب- رجوع الغموض إلى الألفاظ والعبارات، كأن يكون اللفظ حوشيًا أو غريبًا أو مشتركًا أو يكون الكلام فيه تقديم وتأخير أو فصل، وكون العبارة مفرطة في القصر أو الطول.

ت- رجوع الغموض إلى المعاني والألفاظ معًا، كالأقاويل التي يقصد بها الكنايات والإلغاز[29].

وإذا كنا من قبل أشرنا إلى العلاقة بين أصول الفقه واللسانيات القانونية حيث إنهما يتشابهان في مقصد الوصول إلى الحكم وفق ضوابط محددة من منطلق محاولة ضبط الدلالة فمما يمكن أن نذكره تأكيدًا لذلك النظر إلى مباني التفكير اللغوي في القانون، وسنجدها تتمثل في المباني:

التصورية، والسببية، والتفسيرية، والتعريفية، والشرطية، والاستدلالية، والتبعية، والقطعية (قرار، حكم، يجب، لا يجوز)، والاحتمالية[30]، والإلغائية، والإحالية، والمطلقة، والتقييدية. يضاف إلى هذا أن من أهم سمات الخطاب القانوني: الوضوح والعمق، والإيجاز والتفصيل والمباشرة والإخبار، والشرح لا التأويل، والتحديد والفصل، وعدم الحشو والتكرار[31].

رابعًا: اعتناء لسانيات النص بأمن اللبس:

مما لا شك فيه أن النظر إلى لسانيات النص يفضي إلى تطوير أدوات نحو الجملة الدلالية وإيجاد معابر ومحاورات بينهما، مما يكون له أثر ملحوظ في استنباط كثير من الأسس والمبادئ التي تؤدي إلى فهم أمثل للمعنى الكلي للنص وحل كثير من إشكال اللبس والغموض فيه، ما لم يكن اللبس أو تعدد احتمالات المعنى مزيّة متوخّاة وإبداعًا فنيًا مقصودًا وإثراءً للمعنى. ومن أمثل هذه الأسس والمبادئ:

- **العلاقات بين الجمل وصور التتابع وتوالي الفقرات، مثل:**

– قيود الترابط بين الجمل واعتمادها على العلاقات بين المعاني أو العلاقات بين إحالات الجمل. فقد فرّق فان دايك بين الجملة المركبة نحو: (كان الطقس جميلًا؛ لذا ذهبنا إلى الشاطئ) والتتابع الجملي مثل: (كان الجو جميلًا. ذهبنا إلى الشاطئ)، وأحيانًا أخرى لا يوجد ترابط دلالي بين التتابعات، مثل: لأن الطقس كان جميلًا، يدور القمر حول الأرض.

– طرق ربط مجموع الجمل المفردة بكليات النص، كوحدة سياق المرجعية والإحالة (الإضمار واختيار أداة التعريف، والعلاقات الإحالية والإشارية)، وتتابع الوحدات المعجمية المترابطة عن طريق إعادة الذكر والإعادة المبسطة، ووحدة البناء الزمني والترابط الزمني بين العناصر الأساسية المكونة للنص الواحد، ووحدة منظور الخبر الاتصالي وتحديد الموضوع والمحمول.

– الجانبين المفهومي والماصدقي وحاجتهما إلى الإدراك والمعرفة. فالنحو نظام مجرد نسبيًا ولا يتحقق إلا في إطار وصف متكلم مثالي. وتقع العمليات النفسية الدقيقة والأبنية عند معاني المنطوقات خارج نطاق النحو، سواء أكان ذلك في التعبير أم في الفهم. وبناء على هذا يصف علم الدلالة كل تصورات المعنى الممكنة (الأبنية المفهومية) التي يمكن أن تعبر عنها جملٌ ما. ولهذا أيضًا يتجلى النحو في صورته المبسطة باعتباره "نظامًا قاعديًا يربط الصور الصوتية (عبر أشكال الجملة) بمعانٍ ما. ولا يشتمل علم الدلالة على معانٍ عامة ومفهومية للكلمات والمركبات فحسب، بل يشتمل أيضًا على العلاقات بين هذه المعاني و"الواقع الخارجي"، وهذا هو ما يسمى بالعلاقات الإحالية، ومثال ذلك أن مركب "الرجل القصير" مثلًا لا يعبر فقط عن وحدة مفهومية، بل إنه أيضًا في سياق ما يحيل إلى شخص خاص تتوفر فيه هذه القيود المفهومية. والتفسير الإحالي المتمثل في تخصيص منطوقات معينة بوحدات الواقع (الأشياء والصفات والعلاقات) يعتمد على الفهم، وعلم الدلالة اللغوي له جانبان: مفهومي، وما صدقي، وهو محتاج معه إلى علم إدراكي لوصف عملية تفسير النص، وهذا العلم تسهم فيه – إلى جانب غيره – معرفة مستعمل اللغة بالعالم بدور مهم. [فان دايك، علم النص مدخل متداخل: 43 – 55].

– مفهومي المحور والتفسير. ومفهوم "المحور" يقصد به المعلومة المعروفة التي قد تكون واقعة أو فردًا أو سمة أو علاقة، وأما "التفسير" فهو المعلومة الجديدة، ومن الممكن أن يتغير المحور باستمرار في التتابع، مثال ذلك هذه الفقرة: "(...) أي بيتر، سافر بقطار المساء (ج1)، كانت مريحة (ج2). في صباح اليوم التالي استجمّ بيتر في مكان إجازته (ج3). أمطرت برَدًا (ج4). وقع الفندق على حافة القرية (ج5). وُجدَ منظرٌ جميل على الجبل (ج6). أحسّ منذ البداية بتحسن (ج7) ... [فان دايك، علم النص مدخل متداخل: 59، 60].

- **مبادئ تفسير النصوص واستراتيجيات التلقّي والقراءة، مثل:**

1- القواعد الأربع لتحديد الأبنية الدلالية الكبرى للنصوص (الحذف، والاختيار، والتعميم، والتركيب والإدماج)، وذلك أن أهم ما تعنى به الأبنية الكبرى للنصوص هو تحديد الهدف منها والموضوع الوارد فيها. والحذف والاختيار إلغاء وحذف، والتعميم والتركيب والإدماج إحلال واستبدال. [فان دايك، علم النص مدخل متداخل: 80–86]. ويتعلق بذلك هرميات موضوع النص، وقد عرّف برينكر بناء الموضوع في النص على أنه ضم معلومات متفرقة إلى المعلومة الأساسية (أي إلى موضوع النص)"[32].

2- مفاهيم تداولية مثل: الفائدة والأهمية والمناسبة[33].

3- علم دلالة الإحالة وما يتيحه من إعادة البناء المجرد للواقع وتصور فئات موجوداته وعلاقاتها، فالعالم "مجموعة من الوقائع، وتتكون الوقائع من أشياء ذات علاقة محددة وعلاقات متبادلة، وترتبط العوالم الممكنة بعضها ببعض بصورة متبادلة، وذلك من خلال علاقة التبادل والانفتاح. ونرى أن علم دلالة الإحالة يتيح إعادة بناء مجرد للواقع بحيث يمكننا ربط وحدات مجردة في اللغة (كلمات ومقولات وعلاقات) بوحدات مجردة في الواقع الخارجي؛ وذلك من خلال المعاني المفهومية لوحدات اللغة. وهكذا نملك العناصر التالية لبنية الواقع:

أ– فئة عالم ممكن (م).

ب– علاقة (ثنائية) تحدد بالنسبة لعناصر (م) وهي التبادل والانفتاح (ق).

ت– فئة "أشياء" يمكن أن يُتحدَّث عنها، وهي المجال ... (domain) (ل).
وفي حالة وقوع مجالات العوالم المختلفة متباينة يمكن أن نفرّق بين ل1 ول2 ... وهي فئات تشكّل معًا المجال الكلي (ل).
ث– فئة السمات والعلامات (س).
ج– فئة الوقائع (و)." [فان دايك، علم النص مدخل متداخل: 50، 51].

4- معالجة المضمون على أنه مجموعة من القضايا المتكاملة المترابطة أفقيًا ورأسيًا، ومبدأ النزول (top-down)(مصاحبة النص نفسه وتحليله) ومبدأ الصعود (bottom-up) (مصاحبة العلم بالنص أي المعرفة والمعلومات المرتبطة به)[34].

- **التكافؤ الدلالي وعلاقته بالاختيار الأسلوبي ومغزاه:**

مما لا يُلتفت إليه رغم أهميته أن فهم المعنى ومحاولة تحقيق أمن اللبس يتوقفان أحيانًا على تعرّف الأسلوب، ومن مقتضيات ذلك:

- أنه عند وجود التكافؤ الدلالي يكون من الضروري التمييز بين البدائل المعجمية والبدائل التركيبية حتى يُدرك المراد جيدًا.
- أن ثمة فرقًا جوهريًا بين التداولية والأسلوبية يتمثل في أن التداولية تعنى في الأساس بأن يكون المنطوق مناسبًا وملائمًا للسياق، والأسلوبية تتجاوز ذلك حيث تُعنى بأن يكون المنطوق مؤثرًا. [فان دايك، علم النص مدخل متداخل: 176].
- من الأهمية بمكان معرفة المُحدِّدات الأسلوبية، ومنها: حالة المتكلم الخاصة وموقفه بالنظر إلى السامع، وخصائص المتكلم الثابتة وسماته الاجتماعية وطبيعة الموقف الاجتماعي، وعلى هذا يمكن في بعض المواقف أن يصير التفسير الأسلوبي أكثر أهمية من التفسير الدلالي – البراجماتي: أي ليس ما قيل، بل "كيف قيل" هو الذي يكون له الأهمية، أي ليس ما يريد المتكلم أن يعبر عنه أو ما يقصد إليه بمنطوقه، بل الخصائص أو السمات الأولية الأخرى للمتكلم التي تُنبه إلى الأهمية الخاصة للسامع[35].

خاتمة:

كشف البحث في مباحثه وثناياه جملة من النتائج من أهمها:

1- إذا كان أمن اللبس غاية نحو الجملة وأمارةُ ذلك تحقيق الفائدة، فإن لسانيات النص والخطاب – فيما يبدو – غايتها تحقيق الترابط والانسجام (السبك والحبك)، ومن أهم وسائل الوصول إلى ذلك النظر في أمور من أهمها – إلى جانب الفائدة – الإحالة والمناسبة والأهمية.

2- إذا كان تحديد المعنى على وجه اليقين ليس مشغلة نحو النص؛ لكونه مقصودًا في بعض السياقات ووجوه الاستعمال، أو استراتيجية مهمة أحيانًا ولا يُعدّ مصدر تشويش وإشكال بل إنه من عناصر التواصل البليغ – فإن هذا ينبغي أن يقيّد بالنص الأدبي أو سياقات معينة؛ لأن مستوى النص العام أو الخطاب الأصل فيه تجنب اللبس والسعي إلى فهم المعنى بكل سبيل. وأما القول بأن أسلوب القرآن مثلًا يشتمل على إيراد ما يُؤمن معه اللبس خاصة عند الاستئناس بالتناص، فإن هذا يظل اجتهادًا مقيّدًا لا يمكن إطلاقه.

3- من عناية النحو العربي بأمن اللبس تناول ضوابط الأبواب النحوية وقواعد التوجيه والإشارة إلى ما يسمح بالترخص في بعض الاستعمالات، وبيان طرق تمكين المعنى والاحتياط وأثر السياق. وفي رأينا أن بقاء بعض الوظائف النحوية محتملة للتداخل بينها في الاستعمال وعند التوجيه لا يُعد من اللبس، وأن الألغاز النحوية باب من أبواب قصد التلبيس والغموض للتعليم والرياضية الذهنية.

4- الإحالة بصورها المختلفة من أهم مواطن اللبس والغموض، ولا يكفي في حل إشكالاتها إسهام نحو الجملة العربي، بل لا بد من طرق أبواب أخرى – كجهود الأصوليين – والإكمال عليها، وقد قُدّمت اقتراحات تطبيقية جيدة في هذا السياق تقوم على مراعاة المطابقة والمسافة واتحاد النسق والعموم والخصوص.

5- لسانيات النص من أهم المجالات الحديثة التي ينبغي أن يُفاد منها في حل مشكل أمن اللبس. ومما تقدمه هذه اللسانيات في ذلك ثلاثة أسس عامة، الأول: بيان علاقات الجمل وصور التتابع وتوالي الفقرات وطرق ربط مجموع الجمل بكليات النص، وما يتعلق ببعض

المفاهيم مثل: "المفهوم" والماصدق وثنائية المحور والتفسير. والثاني: مبادئ تفسير النصوص واستراتيجيات التلقي والقراءة، مثل: قواعد تحديد الأبنية الدلالية الكبرى للنصوص، وعلم دلالة الإحالة وما يتيحه من إعادة بناء الواقع وتصور الموجودات وعلاقاتها. والثالث: توقف فهم المعنى ومحاولة تحقيق أمن اللبس أحيانًا على تعرف الأسلوب.

الهوامش والإحالات

(1)– انظر: سيبويه، 1988، الكتاب. تح: عبد السلام هارون، (ج1) ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة. 48

(2)– انظر: الكفوي، أبو البقاء، الكليات. تح: عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت. 800

(3)– انظر: الخولي، محمد، 2001، علم الدلالة (علم المعنى). دار الفلاح، الأردن. 142–145.

(4)– انظر: توماس أ. سلوان، 2016، موسوعة البلاغة، ترجمة نخبة بإشراف عماد عبد اللطيف، ط1 المركز القومي للترجمة، القاهرة. 99.

(5)– انظر: وهبة، مجدي وكامل المهندس، 1984، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب وهبة ط2، مكتبة لبنان، بيروت. 315، 316.

(6)– انظر: وايلز، كاتي، 2014، معجم الأسلوبيات، ترجمة خالد الأشهب، ط1، المنظمة العربية للترجمة بيروت. 50–52، وبعلبكي، رمزي، 1990، معجم المصطلحات اللغوية. ط1، دار العلم للملايين، بيروت. 42.

(7)– انظر: توماس أ. سلوان، موسوعة البلاغة، ترجمة نخبة بإشراف عماد عبد اللطيف، ج96/1، 105، ج858/3.

(8)– انظر: المتوكل، أحمد، 2013، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ط1، منشورات ضفاف (بيروت) والاختلاف (الجزائر). 129.

(9)– انظر: مصلوح، سعد، 2004، في اللسانيات المعاصرة، دراسات ومثاقفات، ط1، عالم الكتب القاهرة. 235–239.

(10)– يعد بحث تمام حسان "أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية"(حوليات كلية دار العلوم جامعة القاهرة، العام الجامعي 68–69) هو الأصل الأوضح المنشور لنظريته في القرائن والأساس الأسبق – في الوقت نفسه – للدراسات الكثيرة التي أعقبت ذلك في دراسة هذا الموضوع. انظر: حسان، تمام، 1973، اللغة العربية معناها ومبناها، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ص8، 9، وخورشيد، بكر عبد الله خورشيد، 2006، أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن

ص 22 وما بعدها، وقد ذَكَر عشر دراسات في هذا الشأن بعضها فيه تكرار وكلها لا علاقة له بلسانيات النص.

(11)– حسان، تمام، 2006، مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن، عالم الكتب، القاهرة. 321، 322

(12)– انظر: السابق 323، 326.

(13)– انظر: حسان، تمام، 2000، البيان في روائع القرآن، ط2، عالم الكتب، القاهرة. 323–338

(14)– انظر: المتوكل، أحمد، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، 130–138.

(15)– انظر في هذا أيضًا: الفصل الثالث (أثر إبهام المعنى) في: حامد، عبد السلام، الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى. 2016، ط1، دار كنوز المعرفة، عمّان. ص 165 وما بعدها.

(16)– انظر: صالح، عبد الرحمن الحاج، 2012، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر. ص75–108، وص225 وما بعدها.

(17)– انظر: حسان، تمام، مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن 319.

(18)– انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح القاهرة 598/2–599.

(19)– انظر: السابق 695/2–699.

(20)– انظر: السامرائي، فاضل، 2000، الجملة العربية والمعنى. ط1، دار ابن حزم، بيروت. 142 156. وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب 670/2.

(21)– انظر: السامرائي، فاضل، الجملة العربية والمعنى. 78–80.

(22)– معنى ذلك أن "النهار" هنا مشترك لفظي وأن المشترك اللفظي من أسباب اللبس الذي يزول من خلال السياق إذا كان مشهورًا كما في كلمة (جلل) بمعنى (يسير) أو (عظيم). انظر: صالح عبد الرحمن الحاج، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال 107.

(23)– ابن هشام، الألغاز النحوية، 1997، تحقيق موفق فوزي الجبر، ط1، دار الفكر العربي دمشق والقاهرة. 43 – 47، 113، 114.

(24)– انظر: خطّابي، محمد، 2012، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي بيروت، الدار البيضاء. 173–177.

(25)– حموده، طاهر سليمان، 1983، دراسة المعنى عند الأصوليين، 12، 13، 43–53.

(26)– انظر: السابق، ص163–165.

(27)– انظر: أنيس، تامر، 2008، الإحالة في القرآن الكريم: دراسة نحوية نصية. ط1، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة. 422، 423.

(28)– انظر: السابق، 435 – 437.

(29)– انظر: القرطاجني، حازم، منهاج البلغاء، القرطاجني، حازم، د.ت – منهاج البلغاء وسراج الأدباء. تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية. 172–178.

(30)– على سبيل المثال يشتمل الدستور الأمريكي على قدر من الغموض لتوفير المرونة دون التضحية بالوحدة. توماس. أ. سلوان، موسوعة البلاغة 104/1.

(31)– سمير إستيتية، سمير، 2008، اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، ط2، عالم الكتب الحديث إربد، وجدارا للكتاب العالمي، عمّان، 497 – 524.

(32)– فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، 1999، مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة د. فالح بن العجمي، جامعة الملك سعود، الرياض. 52. ومن الجدير بالذكر هنا الالتفات إلى أن من الأبنية الكبرى التي تسهم في التأويل والفهم مفهوم "الإطار". انظر: فان ديك، 2013 النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي. ترجمة عبد القادر قنيني أفريقيا الشرق الدار البيضاء. 283–286.

(33)– انظر: فان ديك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، 232.

(34)– انظر: فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، 154 – 166.

(35)– انظر: فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، 2001. ترجمة سعيد بحيري، ط1 دار القاهرة للكتاب. 180، 181.